جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

الآثار السلبية للفساد والرشوة على الاقتصاد العربي

د. عيد بن مسعود الجهني

٢٠٠٣م

الآثار السلبية للفساد والرشوة
على الاقتصاد العربي

د. عيد بن مسعود الجهني

الآثار السلبية للفساد والرشوة على الاقتصاد العربي

أصبح الفساد والرشوة صنوان يمثلان اعظم الاخطار التى تهدد الاقتصاد والتنمية وتركيبة المجتمع برمته بل ان آثار ظاهرة الفساد والرشوة والمحسوبية لا يقل خطرها وانعكاساتها السلبية على امن الدول ومواطنيها .

فعلى مدى التاريخ القديم والحديث تعرضت الدول والامم والشعوب لكوارث واهوال عديدة استطاعت ان تتغلب وتنتصر على معظمها ، وان كانت بعض الدول تعرضت للانهيار وانهار نظامها السياسى والاقتصادى بسبب تلك الاحداث وفى مقدمتها الفساد والرشوة .

وسعى الانسان الحثيث لكسبه يجعل نفسه تميل فى ضعف الى الكسب الحرام الا من رحم الله امام اغراءاته ﴿ **زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ...﴿١٤﴾** ﴾ (سورة آل عمران) .

فمنطلق احتياز المال هذا جعل الكثيرون يمتطون صهوة الفساد المالى والادارى والرشوة بجميع اشكالها يستولون على المال العام مستغلين السلطة والسطوة والنفوذ والقوة .

وظاهرة الفساد ليست حديثة العهد كما يتصور البعض ، فالرشوة[1]

---

(١) فى الاصطلاح (مايعطيه الشخص حاكم او غيره ، ليحكم له ، او يحمله على مايريد) المقصود بالحاكم القاضى ، والمقصود بغيره كل من يرجى عنده قضاء مصلحة ومقصد الراش) حاشية ابن عابدين ج٥ ص ٣٦٢ .

فى اللغة ، الرشا رسن الدلو . فيقال ارشيت الدلو ، اى جعلت له حبلا للوصول الى الماء فى البئر . ويقال ارتشى اى اخذ الرشوة ، واسترشى ، اى طلب الرشوة ، وارشاه اى اعطاه الرشوة .

عبد الله جمال الدين : تعريب السياسة الشرعية فى حقوق الراعى وسعادة الرعية ١٣١٨هـ ، مصر ص ٥٠ .

وجدت فى المجتمعات الانسانية القديمة، حتى صدر الاسلام ، فها هو امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه يراقب الكسب غير المشروع واستغلال النفوذ بنفسه فعندما تجول بالمدينة رأى منزلا لعامله على البحرين فقال : (تأبى الدراهم الا ان تطل برؤوسها) .

اما فى هذا الزمان فان كارثة الفساد بجميع انواعه من رشاوى واستيلاء على المال العام وسرقات وعمولات ينظر اليه على انه مشكلة عالمية [١] فقد اصبحت وباء خطيرا وشرا مستطير فقضايا الفساد التى تنقل وسائل الاعلام النزر اليسير منها من ابرز واخطر القضايا المستعصية على الحل لكونها خطرا يحدق بالدول والمنظمات والمجتمعات بل والافراد [٢] .

فاصبح الفساد منتشرا من قمة الهرم الادارى الى القاعدة مثل الخيط الناظم لحبات متناثرة من المصالح المتناثرة التى لا تؤسس للصالح العام او لبناء امة حتى يكاد الفساد يصبح نمط انتاج قائم بذاته . واصبح ينظر الى الراتب وكأنه دخل البؤساء وحدهم . وهو فى حالة الفساد مجرد بقشيش يضاف الى الدخل الحقيقى الناجم عن استغلال الصلاحية او الوظيفة او السطوة او القوة او علاقات القرابة والنسب[٣] .

---

(١) اللواء د. محمد على الجمال ـ المواجهة التشريعية لانماط العصابات الاجرامية ـ مجلة كلية الدراسات العليا ـ اكاديمية مبارك للامن ـ العدد الثالث ـ يوليو ٢٠٠ ص ١٥٠ .

(٢) د. عيد بن مسعود الجهنى ـ الاقتصاد الفاسد ـ عكاظ ـ العدد ١٢٨٠٨ تاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١

(٣) د. عزمى بشارة ـ الفساد . . الفسياد ـ الحياة ـ العدد ١٤٧٧٣ تاريخ ٤ سبتمبر ٢٠٠٣ .

فترك الفساد خاصة الرشوة آثاره السلبية الضارة على الاقتصاد والقيم الوظيفية والاخلاقية وانخفاض كفاءة الاجهزة الادارية[1] واعاقة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2] بسبب اتجار بعض كبار الموظفين وصغارهم بوظائفهم بقبول الرشاوى فترك الفساد آثاره السلبية على جهاز الدولة الادارى والمالى برمته .

ولا توجد دولة تخلو تماما من الفساد سواء كانت غنية أو فقيرة فى عصر العولمة [3] فليس الفساد مقصورا على العالم العربى بل انه متغلغل فى الدول الصناعية المتقدمة صاحبة الديمقراطية ، فالشركات الكبرى مثلا لا تتورع من شراء ذمم السياسيين والتبرع لتمويل الانتخابات وشراء الاصوات وغيرها لجنى الثمار لاحقا ، فالفساد يعيش فى احضان الدول الغربية صاحبة الديمقراطية ، وهو فى تلك الدول مالى وسياسى فالانتخابات البرلمانية والرئاسية تتسلح به للوصول الى السلطة ، والدول النامية تنطبق عليها نفس القاعدة .

بل ان الفساد السياسى اصبح جزءا من الحياة العامة فى الدول الاوربية ، ويكلف الفساد السياسى دافعى الضرائب مبالغ طائلة ، على حساب اموال البرامج الاجتماعية وخدماتها ، فالرشاوى والابتزاز وزيادة الاسعار المبالغ فيها تضيف اعباءا تصل نسبتها مابين ٥٪ وحتى ٣٠٪ من كلفة المشاريع

---

(١) د . محسن محمد العبودى ـ جريمة الرشوة الدولية ـ دراسات استراتيجية ـ العدد ١١٥ ـ السنة الثانية عشر مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ـ القاهرة ٢٠٠٢ ص ٤ .

(٢) لتفصيل اكثر . انظر ـ اللواء حسن الالفى ـ جرائم الرشوة واستغلال النفوذ واساليب مكافحتها ص ١٨ .

(٣) الفساد ـ عملية دولية موحدة ـ جريدة حول العالم ـ تاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٩٨ .

العامة، ويؤدى ذلك كله الى اهتزاز ثقة الشعب فى الحكومة والى تقويض الاسس التى بنيت عليها مشروعية الاحزاب السياسية وقياداتها[1] .

وكمثل حى على عدم خلو الدول الصناعية من الفساد فاليابان وهى احدى اكبر دول العالم فى الاقتصاد والتنظيم فى الادارة ظهر من احد التقديرات الرسمية ان حكومات المقاطعات فى ذلك البلد لديها ثلاثة امثال الموظفين فى الحكومة المركزية ورغم ذلك فانها تحتكر خمسة عشر مثلا لحالات الفساد التى تم الابلاغ عنها واربعة امثال الموظفين الذين يتم القبض عليهم متورطين فى الفساد .

واذا كانت الدول الصناعية صاحبة الرأسمالية تعترف سرا وعلنا بالفساد والرشوة بل ان المجتمعات الصناعية ضاقت بها ذرعا[2] . فان الدول التى تعتنق الشيوعية ورغم التكتم الشديد الذى تضفيه على معظم مجريات الحياة فيها من سياسية واقتصادية وثقافية وغيرها لم تتخوف او تخجل من التصدى للفساد ومحاربته بعد ان وجدت ان اقتصادها يتعرض لخطر حقيقى لافكاك منه اذا لم تأخذ بناصية المحاسبة والعقاب على استغلال النفوذ والاستيلاء على المال العام . فالصين مثلا وجدت انه لا مفر من اقتياد (٢١٩) الف ممن اتهموا فى الرشوة عام ١٩٩٦ وحكمت المحاكم المختصة عليهم واودعو السجون ورد ما استولوا عليه من مال الدولة جزاء لهم عن استغلال نفوذهم وتعطيل مصالح المواطني .

وقد عقدت من اجل الحد من الفساد ومكافحته مؤتمرات وندوات دولية

---

(1) News week, europels Dirty secrel, Aprie, 29,2002, PP14-17

(٢) د . صليب بطرس ـ هل ضاقت المجتمعات الصناعية ذرعا بالرشوة ـ جريدة الاخبار المصرية ـ تاريخ ٢٢ فبراير ١٩٩٩

عديده، والبنك الدولى اصدر برنامجا لمحاربة الفساد المالى فى المشاريع التى يدعمها حماية لتلك المشاريع، وقد تناول تقرير صدر عن الامم المتحدة موضوع فساد الموظفين الحكوميين ووضع الاطر الخاصة لحماية المال العام، وتقف منتظمة الشفافية الدولية والتى تأسست عام ١٩٩٣ ومقرها برلين بالمانيا وتتوزع فروعها فى دول عديدة فى انحاء العالم ضد فساد المسئولين والموظفين الحكوميين.

ومن خلال استبيان اجراه البنك الدولى قبل اربعة اعوام تبين ان اكثر من ١٥٠ من المسئولين رفيعى المستوى واشخاص بارزين فى المجتمع فى اكثر من ٦٠ دولة من دول العالم الثالث اكدوا ان الفساد فى القطاع العام يمثل عقبة كأداء تحد بشكل كبير من عملية التنمية ويضعف قدرة الدول على دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجذب الاستثمارات . . الخ .

وطبقا لتقديرات البنك الدولى بلغت قيمة الرشاوى الدولية حوالى ٨٠ مليار دولار سنويا من قيمة الاستثمارات الاجنبية ، هذا يعكس الآثار السلبية الخطيرة للرشوة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والامنية للمجتمع فضلا عن اهدار قيمة الولاء للوطن وشيوع السلبية[1].

فالفساد ينمو ويترعرع مع غياب الرقابة الحقيقية الجادة او المحاسبة والعقوبة الرادعة والانظمة والقوانين واللوائح الواضحة التى تشدد على منع الرشاوى والهدايا، والقواعد ذات الصياغة الواضحة للرقابة المالية والادارية والقضائية الفعالة . الخ مما يجعل متلقى الرشوة فى مأمن من العقاب . . نظرا لضعف الادارة التى يرأسها او يعمل بها متلقى الرشوة ووجود خلل ادارى او مالى فى هياكلها.

(١) د . محسن محمد العبودى ـ جريمة الرشوة الدولية ـ مرجع سابق ص ١

وقد يكون الفساد محصور فى طبقة معينة مثل كبار الموظفين فى القطاع العام وقد يشمل كافة العاملين، ومما يساعد على الفساد فى الجهاز الحكومى انعدام الرقابة او ضعفها ، وضعف العقوبات لكلا الطرفين فى عملية الفساد[1] التى جاء النص على تحريمها يقول تعالى ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿٣٠﴾** ﴾ (سورة النساء)وقد روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم انه لعن الراشى والمرتشى والرائش [2] .

وفى الدول العربية ورغم غناها فى الثروات الطبيعية وغيرها ورغم ان مستوى الفقر فى البلدان العربية يعتبر من الاقل فى العالم يبقى مواطن من كل خمسة مواطنين يعيشون على اقل من دولارين امريكيين فى اليوم حسب مصادر البنك الدولى الخاصة بالشرق الاوسط وشمال افريقيا، ومع ذلك فان نسبة الفقر فى بعضها تلامس ٢٧٪ وتقفز فى البعض الآخر الى ٣٠٪، ناهيك ان هناك اكثر من (٧٣) مليون عربى قدر لهم ان يعيشوا تحت خط الفقر [3] وحوالى (١٠) ملايين نسمة من العرب يعانون من سوء

---

(١)د. ابراهيم بن عبد العزيز المهنا ـ دور الدولة فى الاقتصاد الحديث ـ المجلة الاقتصادية السعودية ـ العدد ١-١٩٩٨ ص ١١٧ .

(٢) عن ثوبان الهاشمى مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الراشى والمرتشى ، والرائش الذى يمشى بينهما) . وعن موسى بن عقبة ، عن نافع عن ابن عمر قال : (لعن رسول الله الراشى والمرتشى والماشى فى الرشوة) كتاب اخبار القضاة ـ لوكيع محمد بن خلف بن حيان . الجزء الاول ـ منشورات عالم الكتب بيروت ـ ص ٤٥ ومابعدها .

(٣)بالمقاييس العالمية الحياة باقل من دولار واحد فى اليوم

التغذية، اما نسبة الامية فانها اكثر من ٤٦٪ من السكان ؟ ويبلغ عدد الاميين من بين البالغين العرب حوالى ٦٥ مليون انسان تمثل النساء الثلثين وهى اعلى كثيرا مما هى عليه فى بلدان افقر كثيرا مع الدول العربية [١].

اما متوسط دخل الفرد فى الوطن العربى اذا استثنينا دول مجلس التعاون الخليجى فانه يتراوح مابين ٤٠٠ دولار و (٣) آلاف دولار فى العام وفى الكويت (٢٠) الف والامارات بحدود (١٨) الف وفى السعودية بحدود (٨) الاف دولار بعد ان كان حوالى(١٤) الف دولار عام ١٩٨١ .

واذا كانت هناك اسباب عديدة لانخفاض دخل الفرد وزيادة نسبة الفقر لتزايد نمو عدد السكان حوالى ٢٨٠ مليون نسمة الذى يؤثر على دخل الفرد والخدمات التى تقدم له ، فان هذا السبب ليس الاساس فى كل هذا ، فدولة مثل امريكا عدد سكانها يساوى عدد سكان الدول العربية مجتمعة، كان دخل الفرد فيها فى اواسط الثمانينات حوالى (٢٥) الف دولار قفز الى حوالى (٤٠) الف دولار عام ٢٠٠١ .

لكننا لا نغفل هذا السبب ونضيف اليه سببا آخر وهو تدنى دخول الدول المنتجة للنفط من عائداتها النفطية بسبب تدنى الاسعار احيانا وتقويم صادراتها النفطية بالدولار الذى تدنى صرفه امام العملات الرئيسية بحيث اصبح ماتحصل عليه الدول النفطية اليوم لايزيد كثيرا عما تحصل عليه فى عام ١٩٧٤ عندما كان سعر النفط لا يتجاوز ١١ دولارا [٢] للبرميل الواحد، مما اثر على مداخيل الدول ومواطنيها .

---

(١)تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٢ ـ برنامج الامم المتحدة الانمائى ـ الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ـ ص ٣

(٢)اقترحنا فى مؤتمر النفط والغاز فى السياسة الدولية ـ المنعقد بمركز زايد فى ابو ظبى بتاريخ ٢/ ٦/ ٢٠٠٢ ان تقوم الاوبك باستبدال الدولار بسلة عملات لتسعير النفط نظرا للانخفاض المستمر فى عائدات الدول المنتجة للنفط بسبب انخفاض الدولار امام العملات الرئيسية .

ورغم كل هذه الاسباب وغيرها ، فان الفساد والرشوة تأتى على رأس قائمة الاسباب لاعاقة نمو الاقتصاد ومسيرة التنمية وقصور الخدمات التى تقدم للمواطنين، وتأثر رفاههم وتدنى دخلهم ، فانتشار الفساد وجريمة الرشوة من اهم اسبابه انعدام التوازن فى مستوى دخول الافراد مما ينتج عنه عدم ملائمته حاجاتهم والنتيجة لذلك يعمد بعض الموظفين ارتكاب جريمة الرشوة بكل صورها ارضاء لرغباتهم الشخصية على حساب المصلحة العامة والتفاوت فى توزيع الدخول بزيادة دخل البعض وبروز صرفهم البذخى يجعل شريحة من المواطنين تحس بالحرمان تعمل هى الاخرى على العمل للكسب غير المشروع ايا كان مصدره حتى ولو كان الرشوة [1] .

والفساد هو عمليا عملية اعادة توزيع « أكثر عدالة » للدخل . ولكن اعادة التوزيع هذه تتم بدوس المواطن وسحقه اى بتحويل حقوق يستحقها المواطن الى رهائن الحقوق ذاتها ، او مقابل عدم التأجيل أو مقابل التخلى عن » تطليع الروح » وهو اختصاص قائم بذاته او يتم استغلال النفوذ والسلطة لتسهيل التراخيص والمعاملات مقابل نسبة مئوية تترجم الى مال نقدا وعدا او لاعاقتها وعرقلتها بدون مقابل ، ولو كانت عرقلتها ضد الصالح العام [2] .

ولا شك ان تضخم الجهاز الحكومى فى الدول العربية من وزارات وهيئات ومؤسسات عامة ومصالح وما اعتراها من جوانب الترهل والقصور فى الاداء وسوء تنظيمها الادارى والمالى جعلها تصبح محلا لاستغلال

---

(١)د . حسن مذكور ـ الرشوة فى الفقه الاسلامى مقارنا بالقانون ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ١٩٨٤ ص ٦٨ ، ٥٩١ .

(٢)د. عزمى بشارة ـ الفساد . . الفساد ـ مرجع سابق .

الخلل الذى ينخر فى عروقها فينتشر الفساد والرشوة حيث يتاجر الموظف بالوظيفة العامة مستغلا وجوده فيها وما تمنحه له من سلطات فى تحقيق مصالحه الشخصية ومصالح غير مشروعه لغيره من ذويه او ممن تربطه به مصالح مشتركة [١].

ناهيك ان هناك فسادا شرسا ماليا واداريا لا يتعارض فى الظاهر مع القوانين والانظمة واللوائح المعمول بها لكنه يترسخ فى العديد من جهات القطاع العام رغم وجود الرقابات المالية والادارية وغيرها.

اما فى الجهات التى تم تخصيصها فحدث ولا حرج ، فالفساد هنا له ارجل واذرع اطول لسبب بسيط فهذه الاجهزة غالبا ماتعفى من الرقابة السابقة لوزارات المال فى بعض الدول كما تعفى من الرقابة اللاحقة لدواوين المراقبة والحسابات فربحت الجهات التى خصصت مرونة شديدة فى انظمتها ولوائحها المالية والادارية ، ناهيك عن ضعفها وعدم توفر الرقابة العلمية السليمة ، وينطبق هذا على الشركات المساهمة التى تمتلكها الدول او نسبة كبيرة او صغيرة فى بعض الشركات ، ففى مثل هذه الشركات فسادا مركبا لمرونة اللوائح المالية او ضعفها او عدم توفر الرقابة الصحيحة [٢].

وكما هو الحال فى الدول العربية فى شأن الخصخصة ، فان الاسلوب الامريكى فى « الخصخصة » اصبح مطبقا فى اوربا وله نتائجه العكسية ، ففى خلال عقد التسعينات تم تحويل بعض الخدمات التى تقدمها بعض الدول

---

(١)د. عبد الفتاح خصر ـ جرائم التزوير والرشوة فى انظمة المملكة العربية السعودية ـ الطبعة الثانية ـ دراسات قانونية ـ مكتب صلاح الحجيلان للمحاماة والاستشارات القانونية ١٩٩٠ ص ١٣٧ .

(٢)د . احمد بن محمد العيسى ـ الفساد المالى عقبة اساسية فى طريق التنمية ـ الرياض ـ العدد ١٢٧٩٠ تاريخ ١ يوليو ٢٠٠٣

(مثل خدمات المياه) الى القطاع الخاص رغم بقائها شكليا ملكا للدولة، وهذا فتح الباب على مصراعيه لظهور موجة فساد أشد ضراوة من ذى قبل فقد استأثر السياسيون باغلب الوظائف ، وبقيت الخدمات التى تم خصخصتها خارج نطاق مساءلة وسيطرة البرلمان .

وبعيدا عن جهاز الدولة البيروقراطى المتدنى الرواتب نسبيا ، والذى كان يدير تلك القطاعات ، فقد نهجت الخصخصة اسلوب ترقية قدامى السياسيين ومناصرى الاحزاب لتسلم مناصب قيادية فيها فعلى سبيل المثال يتم تعيين اعضاء فى مجالس الادارة ومدراء تنفيذيين وبعض كبار وصغار الموظفين ممن لهم ولاءات حزبية فى وظائف ذات مرتبات عالية ، حيث لا توجد اية قيود على سقف الرواتب [١] .

ان التدابير العادية ضد الفساد اضحت اليوم غير كافية فقد عفى عليها الزمن واصبحت فى دهاليز المتاحف، فلا بد من استراتيجيات مدروسة بدقة وحصافة وشفافية تطبق المفهوم الحقيقى للرقابات المالية والادارية والقضائية للتطبيق على من يعتدون على المال العام ويمثلون بؤرة الفساد والرشوة يخونون الامانة ، روى البخارى عن ابى هريرة رضى الله عنه ان النبى ﷺ قال (اذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة) قيل يارسول الله ، وما اضاعها قال (اذا وسد الأمر الى غير اهله فانتظر الساعة) [٢] .

وفى نطاق المشاريع الضخمة ، وما اكثرها فى الدول العربية خاصة دول مجلس التعاون الخليجى ، فليت هذه الدول تستفيد من تجربة مشروع

---

(١) Newssweek. Ibid

(٢) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٤ .

مطار (سار) العملاق بهونج كونج حيث كانت قيمته حوالى ٢١ بليون دولار، فقد كونت لجنة من ١٣٥٠ عضوا من المتخصصين يدعمها قانون واضح يشدد على منع الرشوة فخلا المشروع بشكل كبير من الفساد.

ذلك ان الفساد والرشوة تصيب الاقتصاد والتنمية فى الصميم تشل حركته وتؤثر بشكل كبير فى عدالة توزيع الدخل حيث تحصل فئة من الاشخاص على مكاسب غير مشروعة، ولذا يصف البعض ونحن معهم (الرشوة) بانها تأتى فى مصاف اعظم الاخطار التى تهدد الكيان الاجتماعى للامة مما يجعلها ترقى فى خطورتها الى درجة الاعمال التى تصفها القوانين عادة بانها (خيانة عظمى) [1].

وقد تميزت الدول الصناعية على الدول النامية فى محاولاتها الجادة فى محاربة الفساد والرشوة بالعمل على علاج مسبباته فطبقت مبدأ (الرقابة خير من الملاحقة) فى الحد من الرشاوى فعملت على رفع الوعى لبيان مخاطر الفساد لتغيير الافكار الموروثة عن هذا الداء وبث روح الاخلاقيات للتصدى لمرض الفساد . . وهذا يعنى ان الدول الصناعية مثلها مثل الدول النامية لا تخلو من الفساد فهناك خمسمائة شركة فى هذا العالم الصناعى تسيطر على النسبة الاكبر من التجارة العالمية . . وهى فى مجال عملها فى الدول النامية او بتعبير آخر (المتخلفة) تبث سموم الفساد فى تلك الدول والا كيف تحصل على عقود الاشغال العامة الضخمة فهى تفوز بالمناقصات ببلايين الدولارات.

ولذا فان دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وقعت فى

---

(١) د . محسن محمد العبودى ـ مرجع سابق ص ١١ .

عام ١٩٩٧ اتفاقية للحد من ظاهرة الفساد دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٨ وتركز تلك الاتفاقية على تعامل الشركات التى تحمل جنسية تلك الدول مع الدول الاخرى ، وتقصد هنا بوضوح الدول النامية التى تطرح بها عقود اشغال عامة كبرى وفى مقدمتها بالطبع الدول العربية وقد نصت تلك الاتفاقية على ان رشوة الشركات للمسؤولين تعد جريمة تقع تحت طائلة القانون الذى يحدد العقوبات لمرتكبيها [١] كما نصت على ان تقوم الدول الاعضاء فى اطار قوانينها المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق والافصاح المالى ومسك الدفاتر باتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع الممارسات غير السليمة فى شركاتها والمتعلقة برشوة المسئولين الاجانب او اخفاء عملية الرشوة [٢] .

وتقوم منظمة التجارة العالمية TWO فى ظل نظام العولمة الجديد الذى فتح الحدود خاصة حدود دول العالم الثالث لكل ماينتجه الغرب الصناعى بحث اعضائها للسماح بتدقيق وفحص مناقصاتهم ومشترياتهم للتأكد بانها لم تقع فى براثن الفساد، خاصة بعد ان أكدت هيئة الشفافية الدولية التى تأسست عام ١٩٩٣ ولها فروع فى ستين دولة والتى تكرس جهودها للحد من الفساد اتساع نطاق الفساد فى العديد من البلدان النامية وبشكل خاص تلك التى يمر بمرحلة انتقال بالسلطة السياسية .

وعلى غرار اللجنة المستقلة التى شكلت لمكافحة الفساد فى مشروع مطار سار، فهناك وكالات اخرى لمحاربة الرشاوى والاستيلاء على المال العام فى كل من استراليا وجنوب افريقيا بعد انعتاقها من التمييز العنصرى وسنغافورة وملاوى وبوتسوانا، وبعد ان زادت جرائم الرشوة التى تقدمها

---

(١) د . ابراهيم بن عبد العزيز المهنا ـ مرجع سابق ص ١١٩ .
(٢) د. محسن محمد العبودى ـ مرجع سابق ص ١٤ .

الشركات الامريكية الكبرى للحصول على المناقصات الضخمة فى الخارج اصدرت الولايات المتحدة قانونا يحرم ممارسات الفساد فى الخارج[1].

اذن الدول الصناعية والاشتراكية لم تتخوف ولم تخجل من اعلان الحرب على الفساد والمفسدين فاعترفت بذلك علنا بوجود الداء وحاولت التوصل الى الدواء. . ودول العالم الثالث ومنها الدول العربية اصبح الفساد متفشيا فيها لدرجة جعلته يمثل اخطر القضايا التى تهدد بحق اقتصاديات تلك الدول ، واضحى من المهم اليوم اكثر من اى وقت مضى التنبه الى هذا العدو واعلان الحرب المنظمة عليه فهو ينخر فى جسد الاقتصاد والتنمية والادارة ويتعدى ضرره الفادح وآثاره السلبية على الاقتصاد العربى الى التأثير المباشر على الحياة الاجتماعية والثقافية . . الخ .

ولابد من الانتقال من نقطة الحملات العشوائية المؤقتة والتصريحات الاعلامية الى شعار آخر هو (لا للفساد) مساواة بلا (للمخدرات) بشرح خطورة الفساد والرشوة بكل صورها ومنها اخذ المقابل او الهدايا والاكراميات وغيرها وآثارها السلبية على الاقتصاد والتنمية والمجتمع برمته وتنوير الرأى العام باضرار الوساطة والمحسوبية وبيان تحريم الشريعة الاسلامية الغراء لكل صور الرشوة ﴿ **يَا أَيُّهَا الذينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ**. . . ﴿٢٩﴾ ﴾ (سورة النساء)

---

(١) د . محسن محمد العبودى ـ مرجع سابق ص ١ .

فالتولية بدافع المودة أو القرابة تعتبر خيانة محرمة واذا كانت بدافع الرشوة فهى محرمة من باب اولى [1].

واذا تهاونت الدول العربية فى كبح جماح الفساد فسيتحول الى قضية

(١) د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقى ـ جريمة الرشوة فى الشريعة الاسلامية ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ ص ٦٥ .

قال البخارى : حدثنا على بن عبد الله عن سفيان عن الزهرى انه سمع عروة يقول : اخبرنا ابو حميد الساعدى قال : استعمل النبى ﷺ رجلا من بنى اسد يقال له (ابن اللتيبة) (نسبة الى قبيلة بني لتب واسمه عبد الله)، على جمع الصدقات ، فلما عاد قال : (هذا لكم وهذا اهدى الى) فقام النبى ﷺ الى المنبر وقال : ((ما بال العامل نبعثه ـ وفى رواية اخرى مابال اقوام نستعملهم على ماولانا الله ـ فيأتي ويقول : (هذا لكم وهذا اهدى الى ، فهلا جلس في بيت ابيه فنظر ، ايهدى له ام لا ؟) (اخرجه مسلم فى صحيحه ، ج١٢ ص ٢١٨ , ٢٢٢) والبخارى فى صحيحه، ج١٦ ، ص ٢٨٧ .

ومارواه الطبرانى عن عصمة بن مالك عن النبى ﷺ انه قال : (الهدية تذهب بالسمع والقلب والبصر)ومارواه احمد والبيقهى عن ابى حميد الساعدى عن النبى ﷺ انه قال : (هدايا العمال غلول) . ومارواه ابو يعلى عن حذيفة عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال : (هدايا العمال حرام كلها) . ومارواه الديلمى عن ابن عباس عن النبى ﷺ انه قال : (الهدية تعور عين الحكيم)

وكتب عمر رضى الله عنه الى عماله يقول : (اياكم والهدايا فانها من الرشا) . كما قال عمر لابى هريرة ـ فى صيغة توبيخ ـ اى عدو الله ، هلا قعدت فى بيتك فننظر ، ايهدى لك ام لا) واخذ الهدايا منه واودعها بيت المال . وكان ابو هريرة قد قدم الى عمر ومعه مال ، ولما سأله عمر عن مصدره قال له : (تلاحقت الهدايا) .

ولقد رد عمر رضى الله عنه هدية بنت ملك الروم ، لزوجته ام كلثوم بنت على بن ابى طالب ومنع قبولها . فرد الهدية الاولى من اخذها ، حيث لا يأمن اخذها ان يكون تقديمها لخدمة منتظره . وقد اورد هذا المعنى صاحب كشاف القناع .

وعن على رضي الله عنه عن النبى ﷺ انه قال : (اخذ الامير الهدية سحت وقبول القاضى الرشوة كفر) رواه احمد . وفى حديث بريدة عنه ﷺ انه قال : (من استعملناه على عمل فرزقنا ـ اى منحناه راتبا ـ فما اخذ بعد ذلك فهو غلول) رواه ابو داود .

(لمزيد من التفصيل انظر د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقى جريمة الرشوة . فى الشريعة الاسلامية ـ مرجع سابق ص ٧٦ ومابعدها .

يصعب علاجها ، ولاشك ان تقليد المناصب لاهل العلم والصلاح والسداد فى الرأى ونهج اسلوبا وسطا فى تصريف شئون ماولوا عليه خدمة للمصلحة العامة كما يقول الفاروق عمر بن الخطاب رضى الله عنه (شدة فى غير عنف ، ورحمة فى غير ضعف) والمثل المشهور يقول (لا تكون يابسا فتكسر ، ولا لينا فتعصر) .

اذا الكفاءة والخبرة والمؤهلات المتخصصة هامة فى اختيار من يتقلدون المناصب الادارية والمالية القيادية وغيرها (وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب) ولكن هذه القاعدة لا تكتمل الا بمن كانوا اكثر ورعا واخلاقا يؤدون ما اوكل اليهم من عمل يخدمون من خلاله مجتمعهم ووطنهم مقابل اجرهم .

وعدم التوفيق او الخطأ فى اختيار القائد الادارى يعد امرا فادحا يدفع ثمنه الدول والمواطنين ، فوضع استراتيجية مؤهلة مدروسة بدقة وموضوعية وشفافية تركز على مسح وتقص شامل دقيق لمن يتمتعون بالكفاءة والخبرة والقدرة والمعرفة والامانة والاخلاص والسمعة الطيبة وغيرها من الصفات والشروط لتمثل المعيار الاساسى الذى يحتكم اليه عند الاختيار اصبح ضرورة وليس ترفا فى الوطن العربى للحد من الفساد والرشوة لدعم الاقتصاد والتنمية وحماية المجتمع والحد من البطالة فى العالم العربى التى تصل نسبتها مابين ١٥-٣٥٪ .

واذا كانت بعض الدول العربية ومنها دول مجلس التعاون الخليجى قد بدأت اول خطوات الطريق لمحاربة هذا الداء الخطير وقد نشرت اسماء بعض المتنفذين فى الادارة اللذين تمت محاكمة بعضهم فان الطريق طويل ومليء بالاشواك ولكنه اسهل بكثير من ترك الفساد يستشرى ، ومن هنا فان تحسين

اسلوب التنظيم والادارة والرقابة يحد من الفساد والرشوة بلا شك ويدفع بعجلة التنمية والاقتصاد بشكل اسرع وافضل، فخطوة الالف ميل تبدأ بخطوة. فعلى الدول العربية ومنها دول مجلس التعاون الخليجى اخذ زمام المبادرة قبل فوات الاوان.

وتتفاوت درجة السيطرة على الفساد وكبح جماحه من دولة لاخرى وتتفوق الدول التى تحظى بتنظيم ادارى ومالى جيد فى محاربتها الفساد على الدول التى لديها ازمة تنظيم فى جهازها الادارى والمالى.. واثبتت الدراسات ان التنظيم والادارة الجيدين يدفعان بعجلة الاقتصاد والتنمية بشكل افضل.. وعملية التنظيم الادارى والمالى الجيد توجد فى الاغلب فى الدول الغنية القادرة على تحمل تكلفة التنظيم.. كالدول الصناعية

اذ ان من اسباب تفشى الفساد والرشوة تدنى مستوى الرقابة بكل انواعها وعدم وضوح الاختصاصات الوظيفية وتضارب القوانين والانظمة واللوائح وسوء التنظيم فى الجهاز الادارى والمالى وضعف التنسيق فى العمل وشيوع البيروقراطية وتدنى رواتب رجال الرقابة.. الخ [1] وتصبح الفرصة هنا سانحة للموظف بتلقى الرشوة خائنا للامانة التى اولته اياها الدولة والامانة هنا بمعنى الائتمان على مصالح الدولة والمواطنين [2].

ونجزم ان الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجى قادرة على بلوغ ذلك الهدف اذا خطط له ووضعت الاهداف والاستراتيجيات المالية والادارية المراد تحقيقها لكبح جماع الفساد والرشاوى والهدايا والاكراميات

---

(١) د. حسن مذكور ـ مرجع سابق.
(٢) د. عبد الفتاح خضر ـ مرجع سابق ص ١٣٦.

والبيروقراطية التى يتعدى خطرها المناخ الداخلى الى طردها للاستثمارات . . اذ ان الرشوة والبيروقراطية تمثلان وجها قبيحا بعيدا عن خدمة الاقتصاد والتنمية والمجتمع فى ظل غابة من القوانين والانظمة واللوائح التى تمثل مظلة لحماية متلقى الرشوة .

وعلى مسيرة مكافحة الفساد الطويلة والمعقدة والمتشابكة جعلت بعض الدول العربية بعض عناصر مشروعها السياسيى فى الاصلاح مكافحة الفساد وسيرت حملات للتصدى لهذا العدو الداخلى فى شكل لجان برلمانية او وزارية مصحوبة بحملات اعلامية ، بل ان بعض الدول هددت بحملة اعتقالات واسعة لمن تورطوا فى الاثراء غير المشروع . الا ان النتائج كانت متواضعة .

وللخلاص من مثل هذا النوع من الهروب من الانظمة والقوانين وتواضع ماقامت به اللجان البرلمانية والوزارية من عمل للحد من الفساد لجأت بعض الدول الى اعلان نوع آخر من الاسلحة للتصدى لكارثة الفساد فشكلت لجان تضم فى عضويتها متخصصون فى الاقتصاد والقانون والادارة وغيرهم الا ان مصير تلك اللجان لم يكن اسعد حظا مما آلت اليه اللجان البرلمانية والوزارية .

فالفساد اشرس من ان يتغلب عليه من خلال مثل تلك اللجان ، فهو عدو الصراع معه يحتاج الى العدة والقوة والارادة ، فليس الامر فى حد ذاته القضاء فقط على فئة مستغلة من الناس ، بل يتعدى ذلك الى وضع الخطط لصراع طويل يستدعى التغلب عليه وتحقيق النصر التسلح فى كل حقول المعرفة ووضع الاطر والعناصر والادوات التى تصل فى النهاية الى وصف العلاج لعدو قد يفتك بالاقتصاد والتنمية وبالادارة والمجتمع من اعلى قمة الهرم الادارى الى قاعدته .

وكلما زادت شراسته ازداد معه ضعف الادارة . فعند تتبع التجارب العديدة فى دول مختلفة نجد ان هناك ارتباطا وثيقا بين ضعف الادارة الذى نتيجته الحتمية تدنى مستوى التنمية الاقتصادية والادارية وبالتالى انعكاس الآثار السلبية الخطيرة على الاقتصاديات الوطنية والتنمية والمجتمع والاخلاق والفضيلة ودخول الافراد ، باعتبار الفساد والرشوة اخطر امراض هذا العصر (المعولم) اذ فى ظل العولمة تزيد حدة الفقر فى الدول النامية وتزيد مديونيتها ، والعالم العربى فى منظومة الدول النامية التى زادت ديونها ونسبة الفقر فيها ، فالعولمة تصدر فيما تصدر الفساد والرشوة مع فتح حدود الدول ، ولذا يتوقع بعض خبراء الاقتصاد والتنمية ان العالم النامى سيواجه كوارث اقتصادية فى ظل العولمة ، وستمتد آثار الفساد والرشوة الخطيرة الى الدول وانظمتها السياسية .

وتنشر بذور الفساد الادارى بكل صوره ومنها المحسوبية والمجاملات على حساب الصالح العام ، فاصبح الفساد مستشريا عالميا بدءا من الولايات المتحدة ومرورا باوربا وافريقيا والشرق الاوسط والعالم العربى وآسيا واليابان والصين . . فلا توجد دولة تخلو من هذا الداء العضال الذى تتفاوت درجات حدته من دولة لاخرى ويستحق ان يصنف فى خطورته فى بعض القوانين ليرقى جرمه الى درجة (الخيانة العظمى) .

يتضح ان الشريعة الغراء لاتجيز للموظف الاستيلاء على المال العام او اكتساب المال باى اسلوب كان بغير الطرق المشروعة وجاءت نصوص القرآن الكريم محرمة الفساد والرشوة ، وكذلك السنة المطهرة واقوال الخلفاء الراشدين[1] . وهذه الجرائم التى مكانها القطاع العام زاد انتشارها بازدياد

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر ـ ندوة الرشوة وخطورتها على المجتمع ـ أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الرياض ١٩٩١ ، د . محمد محيى الدين عوض ـ الرشوة شرعا ونظاما موضوعا وشكلا ـ الطبعة الاولى ـ القاهرة ١٩٩٩ ص ٧ ومابعدها .

وظائف الدول وتوسع جهازها الادارى والمالى، ورغم ان الدول اصدرت وتصدر انظمة وقوانين تحرم بشدة الفساد والرشوة والمحسوبية واستغلال السلطة والنفوذ، لكن التطبيق على ارض الواقع اثبت ان اصدار القانون لمكافحة الفساد والرشوة شيء وان التطبيق شيء آخر، فالغالبية من مرتكبى الفساد والرشوة يفلتون من العقاب وبما استولوا عليه من المال العام فوقع اقتصاد معظم الدول ضحية لهذا الفيروس القاتل الذى وضع الاقتصاد والتنمية وخدمات المواطنين فى خندق يصعب الخروج منه الا بتطبيق القانون والعقوبات الصارمة على هذه الجرائم بدون مواربه وتطبيق قانون (من اين لك هذا) ؟ .